

اتفاق إثيوبي - سوداني على تسوية سلمية للخلافات الحدودية

أزمة تيغراي تدفع أديس أبابا إلى مهادنة الخرطوم



خَفَّف إعلان إثيوبيا عن توصلها إلى اتفاق نهائي وسلمي لحلحلة الخلافات الحدودية مع السودان من مخاوف التصعيد بين البلدين اللذين يمران بأزمات داخلية حادة، لكن مراقبين يشككون في نوايا أديس أبابا التي تسعى إلى الإحياء بأن الوضع القائم هو حالة تعايش سلمي لتهدئة الجانب السوداني وكسب المزيد من الوقت لحسم الصراع في تيغراي بعيداً عن الضغوط.

في المناطق الزراعية، النقاش حول موضوع الترسيم مطروح منذ فترة لكن التطبيق على الأرض لا اعتقد أن يكون قريباً.

وجاءت هذه التطورات بعد إعلان الجيش السوداني الأسبوع الماضي، عن سقوط خسائر في الأرواح والمعدات جراء تعرض قواته "لاعتداء" من ميليشيا إثيوبية قرب منطقة الفشقة الحدودية، فيما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إن مثل هذه الحوادث "لا تكسر الروابط" بين البلدين.

ويعود تاريخ اتفاق ترسيم الحدود إلى مايو 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، لكن ما زالت هناك ثغرات في بعض النقاط ما يتسبب بانتظام في وقوع حوادث مع المزارعين الإثيوبيين الذين يأتون للعمل في أراضٍ يؤكد السودان أنها تقع ضمن حدوده.

ومنذ نحو 26 عاماً، تستولي ميليشيات إثيوبية على أراضي مزارعين سودانيين في الفشقة بعد طردهم منها بقوة السلاح، وتتهم الخرطوم الجيش الإثيوبي بدعم هذه العصابات لكن أديس أبابا عادة ما تنفي ذلك.

ويشهد السودان، خصوصاً منطقة الفشقة من ولاية القضارف المتاخمة لإثيوبيا، أزمة إنسانية كبيرة بعد وصول 50 ألف لاجئ إليها هرباً من الحرب التي قادتها سلطات أديس أبابا في إقليم تيغراي المتمرد، ما يقام الضغوط على الخرطوم التي تواجه أزمات على عدة جبهات.

وليس هذا المرة الأولى التي تهاجم فيها الميليشيات الإثيوبية الجيش السوداني. وفي مايو من العام الجاري، هاجمت عصابات الشفقة، التابعة لقبائل الأهمرا، القرى المحيطة بمدينة القضارف السودانية، ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وجرح عدد من العسكرين السودانيين.

ولكن بعض المراقبين يخشون من أن التوترات هذه المرة قد تتوسع إلى حرب، وأنها تشكل تهديداً كبيراً على منطقة تعج أصلاً بالاضطرابات والصراعات، والتي كان آخرها صراع إقليم تيغراي.

أديس أبابا - أعلنت وزارة الخارجية الإثيوبية الثلاثاء اتفاق أديس أبابا والخرطوم على حل نهائي وسلمي للقضايا الحدودية بينهما، في خطوة تقلل من مخاطر انزلاق الوضع باتجاه سيناريوهات مواجهة خطيرة تعمل الميليشيات والجماعات المتطرفة على تغذيتها.

ووصف المراقبون الاتفاق المعلن بالمهم، إلا أنهم استبعدوا في ذات الوقت أن ينحسر التوتر المسجل خلال الأيام الماضية بمجرد عودة عمل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود، خاصة وأن أطرافاً من مصطلحتها تغذية هذه التوترات.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، السفير دينا مفتي، إن أديس أبابا "تحمل أعباء إثيوبيا ومحاولات تصعيد الأوضاع على خلفية الأحداث التي شهدتها المنطقة الحدودية مع السودان".

عمار عوض
أبي أحمد لن يستجيب لجهود تسوية الأزمة

ربيع عبدالعاطي
ترسيم الحدود مطروح منذ فترة، لكن تطبيقه متعثر

أزمة حدودية تحركها الأجنحة الداخلية

وبرزت أصوات سودانية تدعو إلى استثمار حرب إقليم تيغراي من أجل الضغط على الحكومة الإثيوبية للتخلي عن ماطلتها في قضية ترسيم الحدود.

ويقول هؤلاء إن أديس أبابا بحاجة إلى دعم السودان في حربها على تيغراي، على مستوى تأمين الحدود وضمان عدم فرار قوات تيغراي وإعادة تمركزها في عمق الأراضي السودانية، حيث يعد السودان المنفذ الدولي الوحيد لقوات تيغراي، باستثناء إريتريا، التي تؤيد إثيوبيا في هذا الصراع.

ويشير هؤلاء إلى أن موقع السودان الآن يسمح بالمزيد من الضغط على إثيوبيا، ليس لأن نزاعاً حدودياً قد نشأ بين البلدين، بل لأن أديس أبابا بحاجة الآن إلى الخرطوم، ما يمكن السودان من ممارسة ضغط لإحداث تغيير في الموقف الإثيوبي.

وأشار عوض إلى أن "التزام أبي أحمد بالحدود المرسومة سلفاً بين الدولتين يعني خسارته لتلك القومية، ما يجعله يواجه ضجراً من قبل قاداتها، قد يصل الأمر للتخلي عنه، خاصة أنه استطاع بصعوبة تجاوز الخلافات معهم بعد تنازله عن مثلث بادمي المتنازع عليه مع إريتريا ضمن اتفاق السلام الموقعة بينهما".

وتظل الحدود بين البلدين غير محسومة بالكامل، وتؤدي بالتالي، حسب متابعين، إلى إثارة التساؤلات والإشكاليات فليس لدى إثيوبيا من داع إلى الاهتمام بها، بينما تمكنها من التنقل عبر كل هذه التحولات، وكلما ضاقت الحال وتطلبت اتخاذ إجراءات، تجربها شكلياً لإحياء بان الوضع القائم هو حالة تعايش سلمي لتهدئة الجانب السوداني وكسب المزيد من الوقت.

ويشير مراقبون إلى أن تحالف أبي أحمد مع قومية الأهمرا، التي تسعى للحفاظ على نفوذها بالسيطرة على جزء من الأراضي السودانية، في مواجهة قيادة إقليم تيغراي المتمرد يضعه أمام خيارات خارجية صعبة وعلى رأسها تسوية الخلافات الحدودية مع الخرطوم على حساب حلفائه في الداخل.

وقال المحلل السياسي السوداني عمار عوض في تصريحات لـ "العرب" إن أبي أحمد لن يستجيب للجهود الحالية التي يقودها السودان في ظل تعقيدات المشهد على الحدود، لأن قومية الأهمرا التي تعد من الحلفاء الرئيسيين له في الصراع الحالي ضد تيغراي، تسعى للحفاظ على نفوذها بالسيطرة على جزء من الأراضي السودانية، بعد أن ظل قادتها داخل الجيش يستقيدون من الموارد الطبيعية في منطقة الشفقة الحدودية على مدار سنوات طويلة.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدين تركيا

بروكسل - قضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الثلاثاء بان على تركيا الإفراج الفوري عن السياسي الكردي البارز صلاح الدين دمرداش، وقالت إن تبرير سنوات اعتقاله كان ستاراً للحد من التعددية والنقاش الديمقراطي.

وقالت الغرفة الكبرى للمحكمة إن الحبس الاحتياطي لدمرداش بعث برسالة خطيرة إلى الأتراك، وهو ما مثل "بلا جدار مسالة في غاية الخطورة بالنسبة إلى الديمقراطية".

وخلصت المحكمة إلى أن "الأسباب التي سمقتها السلطات بشأن احتجاز مقيم الدعوى تمهيداً للمحاكمة.. كانت مجرد ستار لغرض سياسي خفي".

ودمرداش مسجون منذ نوفمبر 2016، وربما يواجه حكماً بالسجن 142 عاماً إذا أدين في قضية رئيسية اتهم فيها بزعيم منظمة إرهابية بسبب أفعاله خلال احتجاجات عام 2014.

وفي ذلك العام، اتهم المحتجون، في جنوب شرق تركيا الذي تسيطر عليه غالبية كردية، الجيش بالوقوف متفرجاً بينما كان تنظيم الدولة الإسلامية يحاصر مدينة كوبياني الكردية السورية الواقعة على الجانب الآخر من الحدود. وتحولت الاحتجاجات إلى أعمال عنف وأدت إلى مقتل 37 شخصاً.

وقاد دمرداش حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للاكتراد بين عامي 2014 و2018، وقالت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية إنها لا ترى في قرارات احتجاز دمرداش ما يدل على وجود صلة بين أفعاله والجرائم المزعومة.

وتتهم الحكومة التركية حزب الشعوب الديمقراطي بأنه على صلة بمنظمة "حزب العمال الكردستاني" المصنفة جماعة إرهابية، والتي تتشن تمرداً ضد الدولة التركية منذ عقود.

ويُنفي حزب الشعوب الديمقراطي، وهو حزب سياسي قانوني، وجود أي صلات مع حزب العمال.

والإثنين، قضت محكمة تركية بسجن نائبة سابقة من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للاكتراد أكثر من 22 عاماً بتهمة تتعلق بـ "الإرهاب"، في خطوة قال مراقبون إنها تمثل امتداداً لسياسات حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في ملاحقة معارضيه السياسيين.

وأدت محكمة في ديار بكر (جنوب شرق تركيا) ليلسى عوفن التي جردت من حصانيتها البرلمانية في يونيو، بـ "الانتماء إلى جماعة إرهابية" ونشر "دعاية" إرهابية لمسلحين أكراد خارجيين عن القانون.

وشككت أحزاب المعارضة التركية وشنطاء أترك في نزاهة الحكم، قائلين إن "الإرهاب" بات تهمة جاهزة يوظفها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في التخلص من معارضي سياساته.

مسيحيو الشرق الأوسط في محنة لا مؤشر لنهايتها

الذين أُرغموا على مغادرة منازلهم للهروب من ويلات الحرب، بحثاً عن ظروف حياة أفضل.

ورحّب البابا، الذي يحرص على تشجيع المنظمات الكاثوليكية العاملة على الأرض، باللقاء الافتراضي "للتفكير بالمشاكل الخطرة التي لا تزال تعاني منها الشعوب الغريزة في سوريا والعراق والدول المجاورة".

ويرى متابعون أنه إذا استمرت عملية "اقتلاع" إحدى أهم الفئات الدينية في العالم من الشرق الأوسط، فإنه ستكون لذلك عواقب سلبية على مفاهيم التعددية والتسامح وعلى قدرة شعوب المنطقة على العيش المشترك والتفاعل مع بقية العالم.

ويبرر هؤلاء الاهتمام بالمسيحيين في المنطقة "بكونهم يمثلون فئة مهمة لها جذور عميقة في المنطقة، ويعتبر وضعهم بمثابة بارومتر عن قدرة الذين ينتمون إلى الأديان الأخرى أو غير المؤمنين على التعايش والتقدم في المستقبل في الشرق الأوسط".

ويقول صامويل تادرس، زميل مركز الحرية الدينية التابع لمعهد هيدسون، إن "الوجود المسيحي في الشرق الأوسط يواجه خطر الزوال... ليس في الأمر مبالغ".

ويضيف تادرس "بالتأكيد، لن يرحل أو يقتل الجميع، ليس هذا ما نتحدث عنه.. سيبقى هناك مسيحيون في الشرق لكن المسيحية نفسها انتهت هناك".

صامويل تادرس
الوجود المسيحي في الشرق الأوسط يواجه خطر الزوال

ويثير اختفاء المجتمعات المسيحية القديمة من منطقة الشرق الأوسط قلق الكنيسة وخوفها، حيث يقول الأب بول كرم، رئيس منظمة كاريتاس الخيرية الكاثوليكية في لبنان، إن "المسيحيين هم الأبناء الأصليين لهذه الأرض، ولكن لا أحد من الذين يرحلون نحو أوروبا يفكر في العودة إلى دياره، رغم أنه لا ينتمي إلى هناك".

ودافع البابا فرنسيس، الذي يتوجه إلى العراق في مارس القادم في زيارة تاريخية، عن مزاي "الوجود المسيحي" في سوريا والعراق، داعياً المجتمع الدولي إلى تشجيع عودة السكان الذين فروا جراء الحرب.

وقال الحبر الأعظم في رسالة عبر مقطع فيديو بمناسبة لقاء عبر الإنترنت نظمته الفاتيكان مع أكثر من خمسين منظمة غير حكومية كاثوليكية تعمل في المنطقة في وقت سابق من هذا الشهر، أفكاراً تتجه خصوصاً إلى الأشخاص

عام 2010 بنسبة 50 في المئة وانخفض إلى نحو 600 ألف شخص، فيما انخفضت نسبة المسيحيين في العراق خلال 30 عاماً من 5 في المئة من إجمالي عدد المواطنين إلى 0.4 في المئة فقط.

وكان العراق ذو الغالبية المسلمة الشيعية، يضم مليوناً ونصف مليون مسيحي. وقد تراجع عددهم اليوم إلى 300 أو 400 ألف.

ودفع الاقتتال الطائفي عقب الغزو الأمريكي عام 2003 العديد من المسيحيين إلى مغادرة البلاد، ثم تفاقمت هجرتهم بصفة عامة مع بدء هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

وكان تنظيم الدولة الإسلامية احتل سهل نينوى بين العامين 2014 و2017. ولم يعد المسيحيون في هذه المنطقة الواقعة في شمال العراق بأعداد كبيرة إلى ديارهم منذ ذلك الحين، لأن التوترات بين الجماعات المسلحة تبقى كثيرة، فيما البنى التحتية لا تزال مدمرة بشكل واسع.

وأشارت المنظمة إلى أن وضع المسيحيين صعب أيضاً في تركيا ولبنان، لافتة إلى أن هناك "أعداداً مخجلة" توضح أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي التصرف في النهاية والعمل من أجل تحقيق المزيد من حرية العقيدة.

وذكرت تقارير إعلامية غربية أن نسبة المسيحيين من سكان الشرق الأوسط انخفضت من 14 في المئة في 1910 إلى أربعة في المئة في الوقت الحالي، ما دفع

إذ لم يتم إيقاف التهجير الخطير للأقلية الدينية من المنطقة".

وأضاف ديلوس أنه قديماً تم "دفع السكان المسيحيين المحليين في الشرق الأوسط إلى اعتناق الإسلام بشكل جماعي، واليوم يتم إجبارهم في المقابل على الهجرة". وبحسب بيانات المنظمة، تراجع عدد المسيحيين في سوريا منذ

المنطقة، ما يؤسس، حسب منظمات دولية، لاختفائهم من الوطن التي ولدوا فيها ونجذب فيها دينهم.

وحذرت المنظمة الألمانية المعنية بالشعوب المهجرة، من إقصاء المسيحيين في الشرق الأوسط، وقال مديرها، أولريش ديلوس، الثلاثاء "مهد المسيحية سوف يخلو قريباً من المسيحيين والمسيحيين،

برلين - تعرض المسيحيون في الشرق الأوسط خلال العشرة الجارية للقتل على أيدي التنظيمات الإرهابية، وتعرضوا للتهجير بسبب الحروب الأهلية وتفكك الدول، وعانوا التعصب الاجتماعي الذي توجّهه الحركات الإسلامية والتميز المؤسساتي المتجذر في القوانين والممارسات الرسمية في الكثير من دول



أقلية ينصفها التاريخ ويخذلها الواقع